

الشراكة الاستراتيجية بين ارتريا ومصر

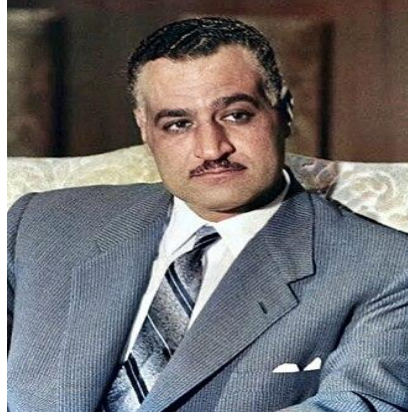


كتب: د. أحمد حسن دحلي

قام الرئيس اسيااس افورقي في الثامن من يونيو 2026 بزيارة رسمية لمصر استغرقت ثلاثة أيام. وجاءت هذا الزيارة تلبية لدعوة رسمية من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حملها وزير خارجية مصر د. بدر عبد العاطي ابان زيارته الأخيرة لأسمرأ في 16 مايو المنصرم. وما هو جدير بالتنويه في هذا الصدد ان العلاقة بين القاهرة واسمرأ غدت في الآونة الأخيرة تتطور بصورة سريعة وراسخة في نفس الوقت، بدليل الزيارات العديدة المتبادلة بين القيادات الرفيعة المستوى بين البلدين. فلا غرو بعد ذلك، إذا ما ارتقى مستوى العلاقة الارترية - المصرية من درجة المصالح الثنائية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، الى مرتبة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بكل أبعادها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية... الخ. فإذا كانت مصر تعتبر ارتريا عمقها الاستراتيجي في جنوب البحر الأحمر وباب المنذب، فإن ارتريا بالمقابل تعتبر مصر عمقها الاستراتيجي في شمال البحر الأحمر وقناة السويس. علما ان المصالح الاستراتيجية الارترية والمصرية متداخلة ومترابطة ومتكاملة في البحر الاحمر، والقرن الافريقي، ونهر النيل، وفي منطقة الخليج وعموم الشرق الأوسط، فهي تهدف الى إحلال الامن والسلام والاستقرار والتنمية المستدامة لدولها وشعوبها في ظل الاحترام المتبادل والالتزام بالقوانين الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول بعيدا عن قانون الغاب، وجنون الهيمنة، والطموحات التوسعية التي ابتلت بها بعض دول المنطقة منذ القدم ولغاية الساعة، وذلك على أنقاض مصالح شعوبها وشعوب المنطقة قاطبة. والامل معقود في أن يسود في خاتمة المطاف منطق العقل والحكمة. والتاريخ حافل بالعبر لمن يعتبر، فكم من أنظمة طغت ثم سرعان ما تهاوت وولجت مزبلة التاريخ.

العلاقة بين ارتريا ومصر لست وليدة اليوم، ولكنها قديمة قدم التاريخ، ولا يمكن الوقوف بعجالة في أبرز مفاصلها، ولكن نريد فقط الإشارة الى ثلاث محطات تاريخية مفصلية.

المحطة الأولى: هي ذات بعد حضاري تعود الى عهد الفراعنة الذين كانوا من أوائل سكان المنطقة الذين استخدموا البحر الاحمر في سياق عملية استكشافية تجارية امتدت لغاية الصومال. والملك ساحورع، ثاني الاسرة الفرعونية المصرية والذي حكم من 2458 الى 2246 قبل الميلاد، هو أول من قام بالحركة التجارية من مصر الى ارتريا. وتؤكد المعلومات المتوفرة لغاية لحد الآن، بأن الملكة حتشبسوت التي تولت السلطة في مصر في 1404 قبل الميلاد قامت برحلة الى ارتريا في سياق الحركة التجارية الفرعونية في جنوب البحر الاحمر وخليج عدن والسواحل الصومالية.



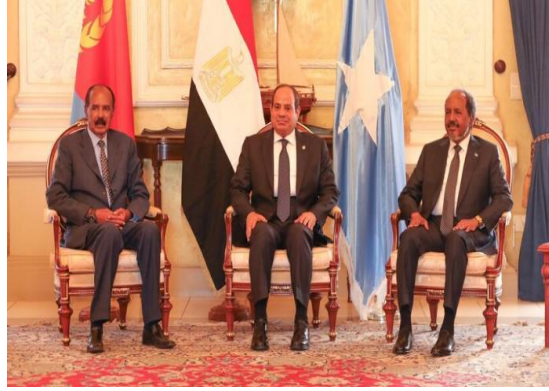
الرئيس جمال عبد الناصر

والمحطة الثانية: وهي محورية وذات بعد سياسي بامتياز، اتسمت به العلاقة المصرية الارترية بعد ثورة 23 يوليو 1952 بقيادة الزعيم المصري جمال عبد الناصر الذي احتضنت القاهرة في عهده الثوري العديد من حركات التحرر الافريقية بما فيها " حركة تحرير ارتريا " وخاصة " جبهة تحرير ارتريا " التي تأسست عام 1960 في القاهرة التي استقبلت في خمسينيات القرن الماضي، القيادات السياسية الارترية الكبيرة، نذكر منهم محمد سعيد ناود و طاهر فداد وولدي أب ولي ماريا و ابراهيم سلطان علي وادريس محمد آدم، وفتحت مصر حينذاك أبواب جامعاتها ومعاهدها وازهرها أمام العديد من الارتريين، وذلك بغية خلق كوادر مؤهلة تتحمل مسؤولية وعبء الكفاح من اجل الحرية والاستقلال. وبالفعل العديد من الطلبة الارتريين الذين نالوا تعليمهم في مصر ساهموا وبفعالية في الثورة الارترية على المستوى السياسي والعسكري والثقافي نذكر منهم

ادريس قلايدوس عضو المجلس الأعلى لجبهة تحرير ارتريا، ومحمد احمد عبده قائد القيادة العامة لجبهة تحرير ارتريا، ورمضان محمد نور سكرتير عام للجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والشاعرين احمد محمد سعد وعبد الرحمن سكاب. وعلاوة على ذلك قدمت مصر الناصرية ركنا اذاعيا للقيادة السياسية الارترية لكي تخاطب شعبها وتسمع صوت نضالها التحرري للعالم.

المحطة الثالثة: وهي ذات بعد استراتيجي. ففي عهد الرئيسين عبد الفتاح السيسي واسباس افورقي، تطورت العلاقات الثنائية بين البلدين الى ان بلغت مستوى **الشراكة الاستراتيجية** المتعددة الابعاد لتشمل عموم المنطقة الجيو استراتيجية لكل من ارتريا ومصر تمتد من المحيط الهندي الى البحر الأبيض المتوسط مرورا بمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

بيان اسمرات الثلاثي



البيان الثلاثي الذي وقعه الرئيس اسباب افورقي والرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس حسن شيخ محمود في اسمرات بتاريخ العاشر من أكتوبر 2024 شكل بحق وحقيقة منعطفًا تاريخيًا حاسمًا في المنطقة بشكل عام، وفي العلاقة الارترية المصرية بصورة خاصة. وفيما يلي المبادئ الخمسة المحورية التي اتفق عليها آنذاك الرؤساء الثلاثة:

- 1 - " الالتزام بالمبادئ والركائز الأساسية لقانون الدولي " التي تنتهك بصورة ممنهجة، ولا سيما من قبل بعض الدول الكبرى والصغرى التي تعتمد سياسات الهيمنة والعريضة والتوسع على ركام كل الأعراف والمواثيق الدولية.
- 2 - " الاحترام المطلق لسيادة ووحدة أراضي بلدان المنطقة " التي تتعرض سيادة البعض منها لإعتداءات مباشرة وغير مباشرة من قبل بعض الدول لها أحلام كابوسية - كارثية واجندات توسعية.

3 - تعزيز وترسيخ التعاون الثلاثي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وبما يخدم المصالح المشتركة لشعوب الدول الثلاث.

4 - حماية امن وسلامة البحر الأحمر بكل ابعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والجيو استراتيجية.

5 - " تطوير وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول الثلاث من اجل تعزيز إمكانات مؤسسات الدولة الصومالية لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية، وتمكين الجيش الفيدرالي الصومالي الوطني من التصدي للإرهاب بكافة صورته، وحماية حدوده البرية والبحرية، وصيانة وحدة أراضيه. "

وأخير وليس آخر، حرصت ارتريا ومصر والصومال ان لا يكون " اتفاق اسمرا " مجرد تعبير عن النوايا والرغبات الحسنة، وانما برنامج عمل واقعي، مقرون بألية تطبيق ومتابعة عبر " لجنة ثلاثية مشتركة من وزراء خارجية ارتريا ومصر والصومال للتعاون الاستراتيجي في كافة المجالات. "

الشراكة الاستراتيجية



زيارة وزير خارجية مصر د. بدر عبد العاطي لإرتريا في 16 مايو الفائت على رأس وفد مصري كبير يضم وزير النقل الفريق كامل الوزير وعددا من رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص، والنقاشات المثمرة التي اجراها في اسمرا مع الطرف الارترتي ممثلا في وزير الخارجية عثمان صالح، ومسؤول الشؤون الاقتصادية بالجبهة الشعبية للديموقراطية والعدالة حقوس قبرهويت، ووزير التجارة والصناعة نصر الدين محمد صالح، ووزير النقل والمواصلات تسفاسلاسي برهاني، ثم لقاء وزير خارجية مصر مع الرئيس اسيااس افورقي التي تناولت مجمل تطورات احداث منطقة القرن الافريقي، والبحر الأحمر، وحوض النيل، وباب المنذب، وخليج عدن ، ومضيق هرمز، والعدوان الامريكي - الإسرائيلي على ايران وتداعيات ذلك على عموم دول المنطقة والعالم برمته،

ساهمت بشكل فعال وعملي في الانتقال النوعي في طبيعة العلاقة بين اسمر ا والقااهرة. والمحادثات التي جرت بين الرئيس اسياس افورقي والرئيس عبد الفتاح السيسي في الثامن من يونيو الحالي، أتت تتويجا للقاءات عديدة جرت في القااهرة واسمرا على مستويات رفيعة، وارست في المحصلة النهائية مبادئ واسس واطار للشراكة الاستراتيجية بجميع ابعادها بين ارتريا ومصر. وان وزير خارجية مصر د. بدر عبد العاطي كشف عن ذلك عبر بيان مصري - ارتري مشترك تلاه في مؤتمر صحفي عقده برفقة وزير خارجية ارتريا عثمان صالح في القااهرة في 10 يونيو 2026، وبثته " القناة المصرية الأولى ". وفيما يلي النقاط التي وردت في البيان المشترك الذي تناول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والحيو استراتيجية للبلدين:

- " زيادة وتيرة الزيارات بين البلدين الشقيقين خلال الفترة القادمة وتطوير الاطار المؤسسي الذي يحكم العلاقة بين البلدين الشقيقين يتضمن مختلف موضوعات التعاون الثنائي المستهدفة بين البلدين، والتنسيق في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. "
- " تم التأكيد على دعم مصر الكامل لسيادة إرتريا وسلامتها الإقليمية. "
- " ان تكون القااهرة بمثابة مركز لكل الأنشطة واللقاءات والزيارات التي تتخرب فيها مصر وارتريا مع دول إقليمية ودولية خلال الفترة القادمة. "
- " توظيف الزخم الحالي للارتقاء بالعلاقات الثنائية في مخلف المجالات، وفي اتخاذ خطوات محددة لتعظيم الاستفادة من الفرص العظيمة الكامنة فيما يتعلق بدفع التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين. "
- " إعطاء دفعة للتعاون الثنائي وبما يحقق المنفعة المشتركة للبلدين وشعبيهما العظيمين. فضلا عن إقامة شراكة ثلاثية بين حكومتي مصر وارتريا والشركات المصرية والقطاع الخاص المصري وإيلاء الأولوية للقطاعات التالية: التعدين، والبنية التحتية، والنقل البحري وربط الموانئ، والتعاون في مجال تطوير كفاءة الموانئ الارترية، وبشكل محدد موانئ عصب ومصوع ومرسى فاطمة. والتعاون أيضا في قطاع الادوية، وقطاع الإسكان الاجتماعي والربط البحري والبري والسككي وغيرها من مجالات الربط داخل ارتريا وبين ارتريا ومصر. كم تحدثنا عن المشروعات الخاصة بالقيمة المضافة، ليس بإستخراج المعادن، ولكن أيضا إقامة مصانع لتكرير هذه المواد الخام، وتكون هكذا قيمة مضافة من خلال انشاء مصانع للتعامل مع المواد الخام داخل ارتريا الشقيقة. "

- " وتناولت المشاورات الرئاسية التي جرت في الثامن من يونيو التعاون بين البلدين الشقيقين في بناء القدرات، حيث جددت مصر تأكيدها واستعدادها الكامل للتعامل مع ارتريا، واستمرار هذا التعاون في مجالات بناء القدرات، والتدريب المهني، والتعليم الفني من خلال البرامج التي تقدمها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بما يستجيب لإحتياجات وأولويات الإشقاء في ارتريا. "

- " وفيما يعلق بحوكمة وأمن البحر الأحمر، فقد تناولت المشاورات الرئاسية وأيضاً مشاوراتي مع معالي الوزير عثمان صالح، حيث أتفقت رؤى الرئيسين في تأكيد أهمية التعاون وتكثيف التعاون الاقتصادي والربط الملاحي بين الدول المشاطئة في منطقة البحر الأحمر، وتعزيز التعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر. "

- " التأكيد على المبدأ الهام الخاص بحوكمة هذا الممر الملاحي سواء في البحر الأحمر أو خليج عدن يبقى مسؤولية حصرية للدول العربية والافريقية المشاطئة، والرفض الكامل لمحاولات من أي دول غير مشاطئة لفرص نفسها على هذه الترتيبات. والتأكيد أيضاً مرة أخرى على أهمية الاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة. "

- " واتفقنا كذلك على الرؤية التي أعدها سابقاً دولة ارتريا الشقيقة بشأن إدارة البحر الأحمر، لا سيما ما تضمنته بشأن تأكيد احترام وحدة وسيادة الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وأهمية اجراء تقييم شامل، ووضع خريطة تفصيلية للمخاطر التي تهدد الامن والسلم في البحر الأحمر. "

- " وتحدثنا خلال لقائنا اليوم، ما تم بحثه خلال محادثات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي مع فخامة الرئيس اسيااس افورقي، على تناول العديد من المسائل الإقليمية والدولية بما في ذلك الأوضاع في منطقة القرن الافريقي وفي الصومال والسودان، وتم التأكيد على أهمية احترام وحدة الصومال وسلامة أراضيها، ورفض أي تدخلات خارجية، واتفقت رؤية البلدين الشقيقين على رفض كامل لأي كيانات انفصالية ولما يسمى بكيان ارض الصومال، وإدانة الاعتراف الإسرائيلي بهذا الكيان. "

- " وفيما يتعلق بالسودان: تم تناول أهمية وضع حد للحرب في السودان وبما يضمن وحدة السودان وسلامة أراضيه. والتأكيد على أهمية دور المؤسسات الوطنية السودانية وفي مقدمتها الجيش السوداني، مع الرفض الكامل لأي كيانات موازية. "

- " وتم الاتفاق على تعزيز التنسيق بين دول المنطقة لحماية الامن والاستقرار فيها، وبما يساعد اهداف التنمية المستدامة لدول وشعوب المنطقة. "

- " ضرورة الاتفاق لترتيبات الامن الجماعي للمنطقة، ووضع آليات لذلك، وفي مقدمتها تفعيل مجلس الدول العربية والافريقية المشاطئة في البحر الأحمر وخليج عدن، وتفعيله في أقرب وقت ممكن. "

- " اتفق الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس اسياىس افورقي على الأهمية القصوى للالتزام بالمبادئ المستقرة بالقانون الدولي والمتمثلة في سيادة الدول ووحدتها، فضلا عن احترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك الرفض الكامل لأي اجراءات أحادية على المجاري المائية الدولية العابرة للحدود، وفي مقدمتها بطبيعة الحال نهر النيل، والعمل على دعم المؤسسات الوطنية باعتبارها عماد الاستقرار في أي دولة. "

- " وفي الختام أكدنا: "

- " على أهمية التعاون المشترك في متابعة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، حيث تناولت المباحثات الرئاسية الملفات القائمة في المنطقة بما فيها الحرب الخاصة بإيران، والقضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع في المنطقة، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وأيضا الاعتداءات التي تتم على لبنان الشقيق. "

- " وتم الاتفاق على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الدولي، وحماية سيادة الدول ورفض الاحتلال العسكري، ورفض أي عمل عسكري والخيارات العسكرية. والتأكيد على أهمية الجهود الدبلوماسية والحلول السياسية والسلمية للنزاعات. "

- " وتم الاتفاق على رفض الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. "

11 يونيو 2026